

V _ أبحاث ودراسات بلغات أجنبية

*European scholarship and arabic linguistics :

The case of velarization in arabic

Dr. Khalil Semaân 3

*Subjective reactions toward different varieties of arabic

Dr. Riad F.Hussein

Dr. Nasr El Ali 7

*Towards a knowledge base system for Arabic

Dr. Sami S. Al-Wakeel,

Dr. Abdulaziz I. Al-Sweel 19

*Language choice and code switching (Abstract)

Dr. Muhammed A. Alkhuli 32

أبحاث لغوية

- ☐ عين المضارع بين الصيغة والدلالة.
د. مصطفى النحاس
- ☐ الاختيار اللغوي والتحويل
د. محمد علي الخولي
- ☐ ظاهرة اقتران الأصوات وتناثرها
د. صبيح التميمي
- ☐ إعراب الفعل
عيسى سليمان حبيب
- ☐ عريتنا.. لغة فريدة من نوعها
محمد السيد علي بلاسي
- ☐ مع المعجم الرسيط في طبعته الثانية
إدريس بن الحسن العلني

عين المضارع بين الصيغة والدلالة

للدكتور مصطفى النحاس

قسم اللغة العربية — كلية الآداب
جامعة الكويت

ملخص

يناقش البحث مشكلة ضبط عين المضارع من الثلاثي، بقصد حصر هذه المشكلة، وتحديدتها. وفي سبيل ذلك يعرض البحث لأبواب الفعل، فيتناولها من ناحيتين، ناحية الصيغة، وناحية الدلالة، مثلاً عدة تساؤلات حول هذه الأبواب.

وقد ناقش البحث أبواب الفعل بالتفصيل، فبين أنها أربعة أساسية : فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَّلَ يَفْعِلُ، ويمثلان أكثر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، وباب : فَعِلَ يَفْعَلُ، وهذا الباب كثيراً ما يتداخل مع الباب : فَعُلَ يَفْعُلُ في حالة اللزوم. أما فَعَلَ يَفْعُلُ، بفتح العين في الماضي والمضارع فيقوم على عنصر صوتي، هو حروف الخلق، وأما فَعِلَ يَفْعَلُ، بكسر العين في الماضي والمضارع، فيمثل الحالات الشاذة لباب فَعِلَ يَفْعَلُ.

ثم عرض البحث لجانب الدلالة، والمعاني التي تفيدها هذه الأبواب، وخلص إلى مايلي :

1 — أن البابين : (فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَّلَ يَفْعِلُ) يشتركان في معظم المعاني، وأن التمييز بينهما عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة ؛ ولذا فإن الصعوبة التي يجدها مستخدمو اللغة في ضبط عين المضارع — إذا لم يشتهر بضم أو كسر — تكاد تكون مقصورة على هذين البابين، وعلى الأفعال الصحيحة السائلة منهما ؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة ذا معايير محدّدة ذات نزعة قاعدية.

2 — وأن البابين : (فَعُلَ يَفْعُلُ وفَعِلَ يَفْعَلُ) يمكن التمييز بينهما عن طريق المعنى ؛ فالأول خاص بالصفات اللازمة والنعوت، والثاني يدل على جهد عقلي أو جسمي أو عاطفي.

3 — وأضاف البحث أن تنوع صيغة المصدر أو المشتق للمادة الفعلية الواحدة — قد تكون

دليلاً على الباب، كذلك متعلقات الفعل يمكن تبين عن طريقها، وضرب أمثلة كثيرة لذلك.

4 — ويرى البحث أن الخل الصحيح لمشكلة عين المضارع من الثلاثي — ليس في عمل معجم للأفعال المأنوسة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، كما يرى بعض الباحثين، وإنما الخل الصحيح يكمن في إيجاد معجم سياتي للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة؛ لأن الصيغة وحدها لا تكفي، بل لابد من إضافة المعنى إليها. وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والاضطراب.

مدخل

(كتاب الأفعال) رتب فيه الأفعال على حروف المعجم، وقد زاد فيه الأفعال الخماسية والسداسية، وكان متأثراً في منهجه بابن القوطية.

ويبدو أن موضوع النطق بعين المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في التأليف القديمة. ولا عيب على القدامى في ذلك، حسبهم أنهم وضعوا الأصول، وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وعلى المحدثين أن يعرفوا كيف يستفيدون من هذه الأصول.

ولمعرفة عين مضارع الثلاثي لابد من التعرض بالتفصيل لأبواب الفعل :

- أهى ستة أم أربعة ؟
- وما المعيار أو المعايير التي يمكن معها ضبط عين المضارع ؟
- وهل الصعوبة في ضبط عين المضارع عامة أو مقصورة على أبواب معينة ؟
- وما أثر الدلالة في حركة العين ؟
- وكيف يمكن حصر هذه الصعوبة، وتحديد المشكلة ؟

كل ذلك من خلال الوقوف على آراء القدماء والمحدثين، ومناقشة كل نقطة من هذه النقاط بالتفصيل، ونبدأ أولاً بأبواب الفعل...

أبواب الفعل :

المقصود بأبواب الفعل : مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة، التي يندرج تحت كل منها جمهرة لا حد لها من الأفعال. واحدها : باب،

لقد قامت حركة تدوين اللغة في القرن الأول والقرن الثاني لهجرة على جمع لغة البدو بما فيها من لهجات مختلفة، يتغير فيها معنى الفعل أحياناً بتغير كيفية النطق به من قبيلة إلى أخرى، بل إن الاختلاف في النطق تعدى عين الفعل المضارع إلى حرف المضارعة، فكان تارة مفتوحاً، وتارة مكسوراً.

وإلى جانب تعدد اللهجات فإن طبيعة اللغة العربية لا تعين على معرفة النطق بالأفعال الثلاثية التي تعرف عادة بالسماع.

وقد حاول النحاة — وبخاصة نخاة البصرة — «أن يخضعوا اللغة العربية لصرامة القياس، وأن يضبطوا بالخصوص حركة عين الفعل المضارع، فاستعصت عليهم الأفعال الثلاثية لكثرتها واختلاف وجوهها، ولم يسعهم إلا أن يكتفوا بعموميات غامضة لا تحل المشكلة» (اللبى : 16).

وشغل الفعل بال اللغويين، وغذى لبونين من الدراسات والتأليف، النحوية الصرفية من ناحية، ومعاجم الأفعال من ناحية أخرى. أما اللون الأول فيمثله عن جندارة «سبويه» الذي خص الفعل بأبواب كثيرة من الكتاب، فاهتم بالأفعال ومشتقاتها، ولكنه لم يتفرغ للبحث في حالات المضارع وكيفية النطق به. وأما اللون الثاني فيمثله كتاب «ابن القوطية» في لأفعال الثلاثية والرباعية، وقد سماه «كتاب الأفعال»، لكنه لا يصلح لضبط كيفية النطق بالمضارع. و«ابن القطاع» تأليف يحمل نفس الاسم

في المضارع. ويعتمد علم الصرف اعتيادا كبيرا على هذه الأبواب في تفسير كثير من التغيرات الصوتية التي لا يمكن فهمها إلا بواسطة تلك الأبواب، مثل : الاعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ونقل الحركة، وغيرها من التغيرات الصوتية الأخرى الكثيرة... فمشاركة الأبواب الستة هي المشاركة الشائعة في البناء الصرفي.

أبواب الفعل لدى القدماء :

يرى سيويه أن أبواب الفعل الأساسية أربعة، هي :

فَعَلَ يَفْعُلُ
وَفَعِلَ يَفْعِلُ
وَفَعُلَ يَفْعُلُ
وَفَعُلَ يَفْعُلُ

وهذه الثلاثة للمتعدي واللازم.

يقول سيويه (2 : 226 — 227) : «واعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعِلَ يَفْعِلُ، وَفَعُلَ يَفْعُلُ. وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ، وَلَقِمَ يَلْقَمُ. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو : جَلَسَ يَجْلِسُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ. ولما لا يتعداك ضَرَبَ رابع لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك : فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو كَرَّمَ يَكْرُمُ. وليس في الكلام فعلته متعديا. فضررب الأفعال أربعة، يتجمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعداك، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو : فَعَلَ يَفْعُلُ».

أما (نَعَلَ يَنْعِلُ) فقد ورد في عدة كلمات، نحو : حسب يحسب ويُسَّ ويس ويس ويس ونعم. وهذا البناء جاء بالكسر في المضارع كما كسر في الماضي مشابهة لباب (فَعَلَ يَفْعُلُ)، حيث نزموا الضمة فيه في الماضي والمضارع. وفتح عين المضارع مع (فَعِلَ) أقيس من كسرهما عند سيويه. وفي ذلك يقول (2 : 227) :

ويعني : الوحدة الصيغة التي تنتمي إليها الأفعال ذات الضبط المعين، فإذا قيل — مثلا — إن «كتب» من الباب الأول، فمعناه أن ماضيه (فَعَلَ) ومضارعه يَفْعُلُ. وإذا قيل : إن «عَلِمَ» من الباب الرابع، فمعناه أن ماضيه (فَعِلَ) بكسر العين، ومضارعه (يَفْعِلُ) بفتحها... فهذه الصيغ (فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعِلَ يَفْعِلُ...) تسمى أبواب الفعل. وأحيانا يطلق عليها «أبواب الصرف»، وأحيانا «أمثلة الصرف»، والمعجم تسمى كل صيغة أو كل باب باسم فعل معين، فيقال — مثلا — هذا الفعل من باب (نصر) أي : فَعَلَ يَفْعُلُ. وهذا الفعل من باب (فرج) أي : فَعِلَ يَفْعِلُ، وهكذا... ويحتاج المعجم إلى الصرف عند شرح معنى الكلمة، مستخدما الرموز الحركية (فَعِلَ) لبيان باب الفعل وضبط عين المضارع.

وأبواب الفعل — كما نعرفها اليوم — ستة، هي كما جاءت في كتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني :

- 1 — فَعَلَ يَفْعُلُ، كنصر ينصر وقعد يقعد
- 2 — فَعَلَ يَفْعُلُ، كضرب يضرب وجلس يجلس
- 3 — فَعَلَ يَفْعُلُ، كفتح يفتح وذهب يذهب
- 4 — فَعَلَ يَفْعُلُ، كفرج يفرج وعلم يعلم
- 5 — فَعَلَ يَفْعُلُ، كشرف يشرف وعظم يعظم
- 6 — فَعِلَ يَفْعِلُ، كورث يرث وولي يلي.

ويلاحظ أن الأبواب الثلاثة الأولى عين الماضي فيها مفتوحة أبدا، أما عين المضارع فقابلية للتغير من ضم إلى كسر إلى فتح. كما يلاحظ أن الباين : الرابع والسادس عين الماضي فيها مكسورة، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع.

وهذا التنوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساسا على الصوتات الثلاثة (ف ع ل) وحركة العين

«وقد بنوا فِعِل على يَفْعِل في أحرف، كما قالوا
فَعَل يَفْعَل، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة
فشبه به، وذلك : حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَسَّ يَسُّ وَيَسَّ
يَسُّ وَتَعَمَّ يَتَعَمَّ. سمعنا من العرب من يقول :

وهل يَتَعَمَّن من كان في العصر الخالي (1)
وقال :

واعوجَّ غصنك من لحو ومن قدم

لا يَتَعَمُّ الغصنُ حتى يَتَعَمَّ الورق (2)

وقال الفرزدق :

وكُومٍ تَتَعَمُّ الأضياف عينا

وتُصَبِّح في مباركها ثقالا (3)

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو «أقيس» أي فتح
عين المضارع، فتكون من باب فَعِل يَفْعَل.

وأما (فَعَل يَفْعَل) فهو خاص بما كانت لامه
أو عينه أحد أحرف الحلق الستة، نحو : قَرَأَ يَقْرَأُ،
وَجَبَّهَ يَجْبِهَ، وَقَلَعَ يَقْلَعُ، وَذَبَحَ يَذْبَحُ، وَفَرَّغَ يَفْرُغُ،
وَسَلَخَ يَسْلَخُ.

وهناك أبواب أخرى شاذة، هي : فَعِل يَفْعَلُ،
نحو : فَضِل يَفْضُلُ، وَمِثَّ تَمُوتُ. وذكر ابن سيده
(14 : 126) أنه جاء حرف آخر، وهو : حَضِرَ
يَحْضُرُ، ويظن أن أبا زيد ذكره أيضا، وأنشد قول
جرير :

ما من جفانا إذا حاجاتنا حَضِرَتْ

كمن لنا عنده التكرم واللفظ

وفَعِل يَفْعَلُ، «قال بعض العرب : كُذِّتْ تَكَادُ» يقول
سيبويه (2 : 227) : «وهو شاذ من بابه، كما أن
فَضِل يَفْضُلُ شاذ من بابه».

ويفهم من تمثيل سيبويه أن الكسر يسبق الضم
في بابي (فَعَل) ، فقد حرص على التمثيل «بفَعَل يَفْعَل»
قبل «فَعَل يَفْعَل» ؛ سواء اللازم والمتعدي منهما. وهذا
بعكس ما هو شائع من أن الضم يسبق الكسر ؛ مما
يعني أن الترتيب الوارد في بعض كتب الصرف يجعل
الباب الأول مضموم العين في المضارع، والثاني
مكسور العين في المضارع — فيه نظر.

ومن يتتبع ما قاله النحويون والمغربيون بعد
سيبويه يلحظ أنهم ساروا على مذهب سيبويه ؛ من
حيث أبواب الفعل، ومن حيث الأمثلة، ومن حيث
التعدي واللزوم، مع اختلاف في المنهج وطريقة
العرض. فالزنجشري — مثلا — يقول عن الفعل
الثلاثي (ص 277) : «للمجرد منه ثلاثة أبنية : فَعَل
وفَعِل وفَعْل. فكل واحد من الأولين على وجهين،
متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين، مضارع فَعَل
على يَفْعَل ويفْعَل ومضارع فَعِل على يَفْعَل ويفْعِل،
والثالث [يقصد فَعْل] على وجه واحد غير متعد،
ومضارعه على بناء واحد، وهو يَفْعَل. فمثال فَعَل :
ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ وجَلَسَ يَجْلِسُ وقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ وقَعَدَ يَقْعُدُ.
ومثال فَعِل يَفْعَل : شَرِبَهُ يَشْرِبُهُ وفَرَّحَهُ يَفْرَحُ ورومته
يَهْمُقه ووثق يَثِقُ. ومثال فَعْل : كَرَّمَ يَكْرُمُ. وأما فَعْل
يفْعَل فليس بأصل، ومن ثم لم يحجى إلا مشروطا فيه
أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق : الهمة
والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلا ماشد ؛ من
نحو : أَيْبَى يَأْيِي وركن يَرْكُنُ. وأما فَعِل يَفْعَل، نحو :
فَضِل يَفْضُلُ ومِثَّ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين،
وكذلك فَعْل يَفْعَل، نحو : كُذِّتْ تَكَادُ. فالزنجشري
يرى أن (فَعْل يَفْعَل) ليس بأصل، أي إنه ليس من
الأبواب الأربعة الرئيسية ؛ لأنه جاء مشروطا بكون
عينه أو لامه حرف حلق. كما أنه لم يفرد بابا لفعل
يفْعَل، وإنما مثل له مع (فَعِل يَفْعَل) ليدل بذلك على
شذوذ الكسر في المضارع. ويلاحظ أن الزنجشري
يقدم (فَعْل يَفْعَل) على (فَعَل يَفْعَل) في التمثيل بالمتعدي

واللازم لكل من البابين (ضربه يضربه وجلس يجلس وقته يقتله وقعد يقعد) وفي ذلك إشارة إلى أن الكسر مقدم على الضم.

وابن الحاجب تلميذ الزمخشري يقول عن الماضي (الرضى 1 : 67) : «الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، نحو : ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه ووميقه وفرح وورث وكرم».

ويعلق الرضى على هذا النص قائلاً : «ذكر لفعل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فَعَل يفَعُل. والثاني : من باب فَعِل يفَعُل. ولم يذكر من باب فَعُل يفَعُل — بفتحهما — لأنه فرعيهما ... ومثالين لل لازم منهما. وذكر أيضاً لفعل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فَعِل يفَعُل كشرِب، والثاني : من باب فَعِل يفَعُل كوميق، ومثالين لل لازم منهما. وذكر لفعل مثلاً واحداً ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازماً».

وعن المضارع يقول ابن الحاجب : «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجرداً على (فعل) كسرت عنه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف. وشذأ أبى يَأبى. وأما قلَى يقلَى فعامرية، وركن يركن من التداخل وإن كان على (فعل) فتحت عنه أو كسرت إن كان مثلاً. وطىء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى. وأما فضيل يفضل ونعيم ينعم فمن التداخل. وإن كان على (فعل) ضمت عنه» (الرضى 1 : 114، 134، 137).

فتقديم الكسر على الضم في بابي فَعَل يفَعُل وفَعُل يفَعُل، واشتراط العنصر الصوتي في فَعَل يفَعُل ؛ لكونه فرعاً عنهما، وكسر عين المضارع من فَعِل في المثال الواوي، والتداخل بين اللغات في مثل : ركن يركن وفضيل يفضل ونعيم ينعم، والشذوذ في مثل :

أبى يَأبى، ولزوم الصيغة في فَعُل يفَعُل ... كل ذلك من الأمور المشتركة بين القدماء.

ومن يحمل ما تقدم يتبين :

1 — أن هناك أبواباً أربعة أصلية، هي :

فَعَل يفَعُل
فَعِل يفَعُل
فَعُل يفَعُل
فَعُل يفَعُل

2 — يضاف إليها بابان فرعيان، هما :

فَعَل يفَعُل
فَعِل يفَعُل

وسنحاول في الصفحات التالية أن تناقش كل باب من هذه الأبواب الستة، وذلك من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة ؛ لنرى في النهاية : إلى أي مدى يمكن ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي ؟

أولاً : أبواب الفعل من حيث الصيغة :

(1) باب «فَعَل يفَعُل» :

«فعل» أكثر الأفعال عدداً ؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً على العمل والحركة ... لذلك فهو أكثر تصرفاً ؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع «(البكوش : 87 -- 88) هي : فَعَل يفَعُل، وفَعِل يفَعُل، وفَعُل يفَعُل».

وإذا نظرنا إلى أفعال هذا الباب نجد أنها مقيدة بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل، وهي كون عين الفعل أو لامه حرفاً من أحرف الحلق، والحروف الحلقية تعني بها : الحمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وقد تنبّه النحاة لهذا منذ القدم، يقول سيبويه (2 : 252) : «هذا باب ما يكون (يفعل) من (فعل) فيه مفتوحاً، وذلك إذا كانت

الهمزة أو الحاء أو العين أو الخاء أو الغين أو الحاء لاما أو عينا...

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا فقال (2 : 252) : «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء».

وبالرغم من أن سيبويه يخلط بين الهمزة والألف فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تنصف بالانفتاح هي الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها.

يقول الطبيب البكوش (ص 90) : «وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية ؛ إذ تمثل تقريبا ربع الحروف العربية، فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقى» وهو يقصد هنا الأفعال الصحيحة.

وقد وضع النحاة العرب شروطا نجح هذا الباب مما عنيه أو لامة حرف حلق، هي :

أ - ألا يكون الفعل مضاعفا ؛ لأن المضاعف قياس مضارعه كسر لازمه، وضم معداه، نحو : صَحَّ يَصِحُّ، وَدَعَّ يَدْعُو، كما سيأتي.

ب - ألا يكون مثالا حلقى العين، نحو : وعد يَوعِدُ ؛ فإن كان حلقى اللام فتح مضارعه، نحو : وقع يَقَعُ، ووضع يَضَعُ.

ج - ألا يكون أجوف يائيا، أو واويا، نحو : جاء يَجِيءُ، وباع يَبِيعُ، وزاغ يَزِيعُ، ونحو : ساء يسوء، وفاح يَفُوحُ.

د - ألا يكون ناقصا واويا، كدعا يدعو، ولها

يلهو، وسها يسهو. فإذا كان ناقصا يائيا عيه حرف حلق فتح مضارعه، نحو : سَعَى يَسْعَى، وَبَنَى يَبْنَى. هـ - ألا يشتر بضم أو كسر، نحو : أخذ يأخذ، وقعد يقعد، ودخل يدخل، وصرخ يصرخ، ونفخ ينفخ، وطلع يطلع، وبلغ يبلغ، ونحو : رجع يرجع، ونزع ينزع، وبغى يبغى.

وفهم من هذه الشروط أمران : أحدهما : أن وجود حرف الحلق شرط للفتح، ولا يوجد الفتح بدونه ؛ لأنه سبب صوتي للفتح كما تقدم. ثانيهما : ليس كل فعل عنيه أو لامة حرف من أحرف الحلق يجيء على هذا البناء ؛ فقد جاءت أفعال على أصليا (4)، نحو : برأ يبرأ، وهنأ يهنأ، كما جاءت أفعال لم تكن عنيها ولا لاميها من حروف الحلق على هذا البناء، نحو : أبى يأبى، وجبى يوجبى، وقلى يقلى. وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو ركن يركن (ابن سيدة 14 : 126) بفتحهما، كما جاء في الصحاح.

وقد قال سيبويه (2 : 254) عن «أبى يأبى» بأنهم شبهوه بـ «قرأ يقرأ» ففتحوا عنيها همزة الفاء، كما فتحوا عين «يقرأ» همزة اللام. «وأما جبى يوجبى وقلى يقلى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف. وحكى في القاموس : قَطَطَ يَقْطُطُ. وحمله اللغويون على الجمع بين لغتين، وهو ما يسمى بتداخل اللغات أو تركيب اللغات كما يسميه ابن جني (1 : 376)، بأن نأخذ ماضي لغة ومضارع أخرى ونركب بينهما ثالثة، «كرُحِبَ المكان يَرْحُبُ بضمينها، ورحب يَرْحُبُ بكسر الماضي وفتح المضارع على القياس في اللغتين، ويتولد بينهما لغتان : رُحِبَ المكان يَرْحُبُ بضم الماضي وفتح الآتي، ورحب يَرْحُبُ بكسر الماضي وضم الآتي»... (بحرق : 49).

ولم يفتحوا حلقى الفاء كأمر وهرب... وخطب وغرب وعرف ؛ لسكون فاء الكلمة في المضارع، فلا يكون ثقيلا (بحرق : 52) مع ضم

العين أو كسرهما (5).

(2)، (3) باب «فَعَلَ يَفْعُل»، وباب «فَعَلَ يَفْعُل» :

اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع «فَعَلَ» في نحو : قال يقول (الأجوف الواوي) ودعا يدعو (الناقص الواوي) وكسرهما في نحو : باع يبيع (الأجوف اليائي) ورعى يرمى (الناقص اليائي) وذلك «للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا في ضم عين المضاعف المتعدي ؛ لأنه قد يتصل به ضمير النصب في نحو : مده يمدّه، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهو ثقیل. وكسروا عين اللازم منه نحو : جنّ يجنّ، وفرّ يفرّ للفرق بينه وبين معدّه. وكسروا عين ما فاؤه واو، كوعد يعد، طلبا للخفة» (بحرق : 52).

وفيما عدا الأجوف الواوي والناقص الواوي والأجوف اليائي والناقص اليائي، والمثال الواوي والمضاعف على الوجه الذي تقدّم (6) — وقف العلماء حائرين إزاء هذين البابين ؛ نظرا لكثرة الأفعال الصحيحة الواردة منهما، ونظرا لعدم تقيدهما بسبب صوتي كفعل يفعل، ولأن الاستعمال كثيرا ما يسمح بالحركتين (الضمة والكسرة) في عين المضارع الواحد.

وذلك لأن الفعل الصحيح الذي على وزن (فعل) إن لم يكن عينه أو لامه حرفا من أحرف الحلق — لا يخلو إما أن يعرف مضارعه أو لا يعرف ؛ فإن عرف فلا كلام فيه، وإن لم يعرف فهنا يختلف اللغويون في النطق به، وأيما أفضل في الاستعمال : الضم أم الكسر ؟

أ — فقال بعضهم : «إذا عرف أن الماضي على وزن (فعل) يفتح العين، ولا يعرف مضارعه فالوجه أن تجعل (يفعل) بالكسر ؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضمة. وكذا قال أبو

عمرو المطرّز حاكيا عن الفراء : إذا أشكل عليك يفعل أو يفعل فثب على (يفعل) بالكسر ؛ فإنه الباب عندهم» (اللبلى : 32).

ب — وقال أبو عمر إسحق بن صالح الجرمي : «سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين ؛ إما على الضم كتقولك يقتل ويخرج، وإما على الكسر فقط، نحو : يضرب ويغيبط» (اللبلى : 31).

ج — ونقل السيوطي في المزهرة (2 : 39) أن بعض كبار النحاة كالفراء وابن جني كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كدخل يدخل وقعد يقعد، أو الكسر، نحو : رجع يرجع...

ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يفعل) خاصا بـ (فعل) ففضلوا الكسر للتمييز. على أن ابن جني يرى أن فعل يفعل في المتعدي أقيس من فعل يفعل، كما أن فعل يفعل في اللازم أقيس من فعل يفعل ؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدي، ويفضل الضم في اللازم. وفي ذلك يقول : «وأنا أرى أن (يفعل) فيما ماضيه فعل في غير المتعدي أقيس من (يفعل)، فضرّب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل [وكلاهما متعدّ] وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس [وكلاهما لازم] وذلك لأن (يفعل) إنما هي في الأصل لما لا يتعدى، نحو : كرم يكرم» (ابن جني 1 : 379).

د — وروى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : «طفت في غلبا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد